PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Borsa**
DATE:	**9-February-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**120,000**
TITLE :	**EGP 10 billion in Investments by 945 Companies Manufacturing at 3rd Party Facilities (TOLL) by the End of 2014**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**Health Corporate News**
REPORTER:	**Fatma Hassan**

رئيس شعبة الأدوية التجارية فى حوار لـ«البورصة»:

10 مليارات جنيه استثمارات 945 شركة تصنع لدى الغير بنهاية 2014

على عوف : خطة لدمج عدد من شركات «التول» لإنشاء مصانع جديدة بعد وقف ترخيصها

دفعت سياسات وزارة الصحة بمنع شركات الأدوية التجارية المصنعة لدى الغير «toll»، من تسجيل أكثر من 20 مستحضراً دوائياً إلى زيادة عددها بشكل كبير للاستفادة من تسجيل كم أكبر من الأدوية أسوة بالمصانع لترتفع بنهاية العام الماضى إلى 945 شركة باستثمارات تتجاوز الـ10 مليارات جنيه.

وقال على عوف، رئيس مجلس إدارة شعبة الأدوية بالاتحاد العام للغرف التجارية، إن وزارة الصحة أصدرت مؤخراً قراراً بوقف قيد شركات التصنيع لدى الغير لمدة عام زاعمة استهداف تنظيم سوق الدواء، ما دفع الشعبة إلى تقديم استقالة لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ضد القرار الذى يهدد الاستثمارات الجديدة لصغار المستثمرين، مضيفاً أن الشعبة قد تلجأ إلى مقاضاة وزارة الصحة حال الإصرار على تنفيذ القرار.

أضاف: «الصحة لا تهتم بصناعة الدواء وليس لديها علم بمشاكل القطاع الطبى من تسجيل وتسعير والتذبذب المستمر لسعر الجنيه مقابل الدولار وتصدر قرارات تهدد استمرار الصناعة».

وتابع أن وزارة الصحة تزعم أن شركات التول تجاوزت أعدادها المصانع القائمة بنسبة 7 إلى 1، مما يسبب ضغوطاً فى الإنتاج بشكل كبير، وهذا غير صحيح، خاصة أن أغلب مصانع الدواء لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية، وأن شركات التول تسهم فى مضاعفة ربحيتها.

واستطرد أن بقاء شركات التول فى السوق ضرورى لاستمرارية المصانع، حيث يعتمد كل مصنع على 40 شركة تجارية تصنع منتجاتها لديه، كما أن «التول» تسهم فى الحد من احتكار المصانع لبعض الأدوية، وتشجع شباب الأعمال على ضخ استثمارات لدعم الاقتصاد القومى.

وأشار رئيس شعبة الأدوية التجارية، إلى أن الشعبة تعكف على دراسة مشروعات لدمج عدد من شركات التصنيع لدى الغير الأعضاء بالشعبة مع بعضها البعض وإنشاء مصانع خاصة بها، أو للاستحواذ على نسب من مصانع قائمة أو عقد شراكات مع المصانع المتعثرة.

وأضاف أن الفترة القادمة ستشهد اندماج شركتين تجاريتين وعقد شراكة مع أحد مصانع الدواء العاملة لتنظيم تواجدهما فى السوق، موضحاً أن الشركتين ستضخان استثمارات بقيمة 30 مليون جنيه فى المصنع.

فى سياق متصل قال، إن صناعة الدواء تمر بأزمات كبرى منذ سنوات ولا تتحمل أعباء إضافية، حيث تعانى المصانع والشركات من عدم تحريك الأسعار منذ سنوات وتآكل ربحيتها بشكل كبير وتأخر وارتفاع تكاليف تسجيل المستحضرات، بجانب الزيادة المستمرة فى سعر الدولار أمام الجنيه، وما انعكس بدوره على زيادة أسعار المواد الخام بشكل كبير التى تعتمد عليها المصانع بنسبة تزيد على 90%.

وكشف عوف أن زيادة سعر الدولار سيؤدى إلى توقف المصانع عن إنتاج 2500 مستحضر لم يتداوله حتى الآن، وهو ما سيدفع وزارة الصحة إلى وقف ترخيصها نهائياً بعد انتهاء مهلة تصنيعها نهاية أبريل المقبل.

وكانت إدارة الصيدلة بوزارة الصحة قد أصدرت قراراً عام 2009 بإلغاء إخطارات تسجيل 2500 مستحضر لم تنتجها الشركات لمدة عام بعد تسجيلها، ومع ضغط الشركات استجابت الوزارة بعد مهلة لتنفيذ القرار عقب ثورة يناير عام إضافية، جددت عاماً آخر وقت حكومة الإخوان المسلمين، ثم عادت مدته مرة ثالثة الدكتورة مها الرباط، وزيرة الصحة فى حكومة الدكتور حازم الببلاوى 6 أشهر انتهت 30 أبريل 2014، ومدت وزارة الصحة مرة رابعة لمدة عام آخر تنتهى نهاية أبريل المقبل.

فى سياق آخر قال رئيس شعبة الأدوية التجارية: إن سوق الدواء ينمو بشكل مستمر على الرغم من المعوقات التى يواجهها، حيث حققت الشركات مبيعات بقيمة 36 مليار جنيه خلال عام 2014 بنمو يتراوح بين 10 و15%.

وأشار إلى أن مبيعات شركات التول تمثل 17% من إجمالى سوق الدواء بما يعادل 6.2 مليار جنيه، وأن استثماراتها تعادل 10% من حجم السوق، حيث تجاوزت 10 مليارات بنهاية 2014.

وهذا لعوف يتحكم نحو 30 مصنعاً كبيراً فقط فى 80% من حجم سوق الدواء، وأن تلك المصانع تحارب صعود شركات صغيرة تمثل تأثر مبيعاتها، مضيفاً أن «كبار صناع الدواء يتحايلون على وزارة الصحة من خلال إنشاء شركات تجارية تصل إلى 6 شركات لكل مصنع بهدف زيادة حصتهم من الأدوية المسجلة سنوياً».

وكشف عن أن 50% من إجمالى شركات التول الذى يصل عددها إلى 945 يمتلكها أصحاب مصانع دواء عاملة بالفعل.

وأشار إلى أن وزارة الصحة تجمع إيرادات تصل إلى 40 مليون جنيه شهرياً نظير الموافقة على تسجيل أدوية جديدة، حيث يصل حق تسجيل الأدوية الحيوية فى السوق إلى مليون جنيه للدواء الواحد، متسائلاً «أين تنفق تلك الأموال؟».

ولفت إلى أن إصلاح منظومة الصناعة الدوائية بحاجة إلى تعاون بين جميع الجهات المسئولة بداية من نقابة الصيادلة مروراً بغرفة صناعة الأدوية وشعبة الأدوية التجارية وإدارة الصيدلة بالوزارة.

وأوضح أن صناعة الدواء تواجه عدة تحديات يأتى على رأسها عدم وجود سياسات ثابتة للصناعة فى مصر، وكذلك انعدام الرؤية والخطط المستقبلية، إضافة إلى تدخل بعض الجهات فى سياسة تصنيع الدواء لصالح فئة محدودة من رجال الأعمال.

وحول الاتهامات التى تواجه شركات التصنيع لدى الغير، نتيجة زيادة أعداد الأدوية منتهية الصلاحية داخل الصيدليات لرفضها قبول المرتجعات قال عوف، إن أزمة المرتجعات تسبب فيها شركات التوزيع التى تتحكم 4 شركات فقط منها على النصيب الأكبر من التوزيع، نتيجة رفضها جمع الأدوية المنتهية.

وأضاف «لا يوجد قانون ينظم عمل شركات التوزيع أو قرار وزارى يلزمها بجمع المرتجعات وتسليمها للوزارة من أجل إعدامها لمنعها من إعادة تدويرها وتداولها فى السوق مرة أخرى».

وأوضح أن شركات التوزيع تقوم باسترجاع 2% فقط من الأدوية منتهية الصلاحية لدى الصيدليات، فى حين أن شركات التصنيع لدى الغير أو المصانع فى بعض الأحيان وبناء على عقود موقعة تقبل نسبة مرتجع تصل إلى 10%، ولكن الموزعون يمتنعون عن جمعها، لافتاً إلى أن النسبة الأكبر من المرتجعات تضم أدوية مستوردة متراكمة بالصيدليات لعدم إمكانية استرجاعها.

وأشار إلى أن حجم الأدوية منتهية الصلاحية يصل إلى 5% من السوق أى ما يعادل 600 مليون جنيه.

وعن اتجاه وزارة الصحة لتحريك أدوية خلال الفترة المقبلة، أكد عوف عدم إمكانية زيادة سعر الدواء خلال الوقت الراهن، مشيراً إلى أن الشعبة تعد مشروعاً لعلاج أزمة التسعير فى مصر بما يراعى البعد الاجتماعى للمريض واستمرارية إنتاج الأدوية فى ظل زيادة أسعار الدولار واقترابه لـ8 جنيهات.

فاطمة حسن

على عوف

6
مليارات جنيه مبيعات الشركات التجارية 2014 مقابل 30 للمصانع

2500
مستحضر مهدد بوقف ترخيصه لامتناع الشركات عن إنتاجه بسبب الدولار

«الصحة» تحصل على 40 مليون جنيه شهرياً من تسجيل ملفات الأدوية

30 مصنعاً كبيراً تستحوذ على 80% من مبيعات القطاع وتحارب الشركات الصغيرة

PRESS CLIPPING SHEET